

قريباً أسعار جديدة للمدارس الخاصة.. ومسابقة للموجهين بمعايير حديثة

وزير التربية لـ«الوطن»: أنجزنا دراسة لرفع قيمة الساعات للمكفنين للضعف

مختبر افتراضي ثلاثي الأبعاد الأول من نوعه في الشرق الأوسط.. وكاميرات لمراقبة الامتحانات

فادي بك الشريف

كشف وزير التربية الدكتور دارم طباع في حديث خاص لـ«الوطن»، عن إجراءات جديدة تعمل عليها الوزارة بما يشمل جمع المناحي التربوية بما فيها مراقبة الامتحانات وعمل الموجهين والمدارس الخاصة وأعمال ترميم المدارس.

وزير التربية كشف عن توجه لتوطين التعليم على أن ينجز نهاية العام الدراسي الحالي ليكون جاهزاً مع شهر أيلول من العام الدراسي القادم، مشيراً إلى أن فكرة التوطين تنطلق من أن يوجد المدرس بأقرب مكان أو مدرسة أو مجمع تربوي إلى سكنه، لكن الأمر مرتبط وفق إمكانية وعدم وجود أي فائض ضمن المجمع أو المدرسة، مع السعي لوضع محفزات للمدرسين واقتراح التعويضات المناسبة لمن يقوم بالعملية التعليمية بعيداً عن مكان إقامته، مع وجود آلية جديدة لتنظيم العملية التربوية.

هذا وكشف وزير التربية عن إصدار قائمة بكل أسعار المدارس الخاصة في سورية، منتصف شهر آذار القادم، متضمنة الأقساط مع الخدمات ليصار إلى الالتزام بها في كل المدارس، مبنياً إجراء تعديل على الأسعار، ومضيفاً: سيتم خفض الأسعار المرتفعة، كما سيتم تعديل الأسعار المنخفضة باتجاه الرفع.

وأكد طباع العمل على إعداد دراسة لآليات الضبط الإلكتروني (الكاميرات) للمراكز الامتحانية، مشيراً إلى توجه لإيجاد أداة تخدم العملية الامتحانية بعيداً عن الغش بما فيه المرونة وخلق الراحة للطلاب، بما فيها وجود كاميرات لمراقبة الامتحانات والتركيز على مراكز «الأحرار» للبدء بهذا الموضوع ضمن خطة الوزارة للمرحلة المقبلة.

كما كشف وزير التربية عن إنجاز دراسة تفصيلية لرفع قيمة الساعات للمكفنين وذلك للضعف، على أن تبصر النور قريباً جداً بهدف إنصاف المكفنين وسط الظروف الراهنة.

وأكد طباع أن الوزارة بصدد إصدار مسابقة للموجهين بنمط جديد واختيارهم وفق معايير جديدة، ما يسهم في رفع فعالية الموجهين واختيارهم البات حديثة تعتمد على معلوماتهم وخبراتهم ومهاراتهم، بعيداً عن الحسوبية وأي تدخل، علماً أن هناك نقصاً كبيراً في



عدد الموجهين.

وكوّن إجراء مسابقة مستمرة لاختيار الموجهين، لكونه ستكون بشكل مختلف، لافتاً إلى إعادة تقييم جميع الموجهين التربويين والاختصاصيين، وتكثيف جولات الموجهين إلى المدارس وتفعيل عمل المديرين المندوبين.

كما أشار وزير التربية إلى أن الوزارة مقبلة على مشروع إنشاء مختبر افتراضي ثلاثي الأبعاد يعتبر الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط، مبنياً أن المشروع سيحقق نقلة نوعية في التعليم على صعيد تدريب ٥٠٠٠ طالب و٧٥٠ معلماً بما يسهم في بناء محتوى تعليمي رقمي على مستوى العمل لواء (فيزياء - كيمياء - رياضيات - علوم - تاريخ - جغرافيا - فنون).

وتوقع طباع أن يباشر بالمشروع خلال أسابيع قادمة حين وصول التجهيزات اللازمة.

وكشف وزير التربية عن خطة لترميم نحو ألفي مدرسة

هذا العام بمختلف محافظات البلاد وذلك بكلف محلية (حكومية) تقف ٦ مليارات ليرة، على أن يتم الترميم حسب الأولويات، مع إمكانية التشاركية مع القطاع الخاص في ترميم المدارس التي لم تدخل في الخطة، علماً أن الكلف المحلية تم رصدها ضمن الموازنة.

وأشار وزير التربية إلى أهمية الاجتماع مع مديري التربية وإعطاء التوجيهات اللازمة بما ينعكس إيجاباً على العملية التدريسية والامتحانية.

وأكد طباع حرص الوزارة على ترميم الشواغر التعليمية في المدارس، وتحمل المسؤولية للمقصرين، وتم توظيف مديري التربية بالتصفية والصف لتوزيع مليون ليرة سورية لكل مدرسة، مع توظيف مديري المدارس في عقد النقطة، بحيث يتم التوزيع وتأهيل المدرسة، ٢٥٠ ألفاً ورسائل تعليمية) يستطيع صرفها كاملة.

ونوه العام بمختلف محافظات البلاد وذلك بكلف محلية (حكومية) تقف ٦ مليارات ليرة، على أن يتم الترميم حسب الأولويات، مع إمكانية التشاركية مع القطاع الخاص في ترميم المدارس التي لم تدخل في الخطة، علماً أن الكلف المحلية تم رصدها ضمن الموازنة.

ونوه العام بمختلف محافظات البلاد وذلك بكلف محلية (حكومية) تقف ٦ مليارات ليرة، على أن يتم الترميم حسب الأولويات، مع إمكانية التشاركية مع القطاع الخاص في ترميم المدارس التي لم تدخل في الخطة، علماً أن الكلف المحلية تم رصدها ضمن الموازنة.

انقطاع في الاتصالات والإنترنت لأيام في قرية بريف حمص

مدير الاتصالات لـ«الوطن»: بسبب تقنين الكهرباء.. وطاقات شمسية لمحطات الأونا في سورية هذا العام

حمص - نبيل إبراهيم

وردت إلى «الوطن» عشرات الشكاوى من أهالي عدة قرى بريف حمص الشرقي والشامي منها (المختارية) والزهرية والصالحية والجابية وغيرها) تتحدث بالمثل عن انقطاع شبكة الاتصالات والإنترنت عن قرانهم بشكل نهائي لعدة أيام متواصلة في بعض الأحيان.

ولفتوا إلى أنه وفي حال توافرت الخدمة الهاتفية في باقي الأيام فإنها تنقطع أيضاً بشكل نهائي مع انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة بحسب ساعات التقنين المفروضة والتي تزيد على ٥ ساعات في معظم الأوقات.

وتأشد الأهالي المشكون الجهات المعنية عبر «الوطن» بضرورة الإسراع بحل هذه المشكلة نظراً لاحتياجهم في تلك القرى لإجراء اتصالات هاتفية تكون في غاية الضرورة خلال انقطاعها.

من جهته أكد مدير الاتصالات بحمص كنعان جودا لـ«الوطن»، انقطاع الخدمة الهاتفية بما فيها خدمة الإنترنت عن تلك القرى وعدد من القرى الأخرى خلال انقطاع التيار الكهربائي نتيجة لتفريغ بطاريات محطات ومقاسم الأونا الضوئية التي تعمل على توفير الخدمة من خلالها تلك القرى، لافتاً إلى أن المقاسم التي تعمل وفق وحدات الأونا الضوئية على مستوى القطر لضمان استمرار الخدمة الهاتفية خلال



وأشار إلى أن هذا الأمر تعاني منه جميع الوحدات والقرى المشابهة التي تعمل على محطات الأونا الضوئية، ويوجد نحو ٦٠ محطة اتصال من هذا النوع في المحافظة، مشيراً إلى أن هذه المشكلة مؤقتة ريثما يتم تركيب طاقات شمسية لهذه المحطات والمقاسم.

وكشف جودا عن وجود عقد مركزي بالإدارة العامة للخدمة باتنالي، مؤكداً أنه لم تصل إلى المؤسسة أي شكاوى حول ذلك ولم يتم الإعلام عن أي حالة لانقطاع عام للخدمة الهاتفية لعدة أيام.



مؤتمر اتحاد عمال حماة.. وعود بتحسين الوضع المعيشي وتثبيت للمؤقتين

حماة - محمد أحمد خبيزي

تركزت المطالب العالمة خلال مؤتمر اتحاد عمال حماة السابع والعشرين، الذي عقد أمس حول تحسين واقعهم المعيشي، وتشميلهم وتشميل أسرهم بالطبابة، والنهوض بالشركات المنتجة والمتوقفة عن العمل والإنتاج، كالإطارات ومعمل البورسلان الأول والثاني.

وكرر رؤساء النقابات وأعضاء المؤتمر مطالبهم، أمام رئيس اتحادهم العام جمال القادري وأمين فرع حماة للحزب أشرف باشوري، ومحافظ حماة محمد طارق كرشيتي، التي كان أبرزها ضرورة تحسين الوضع المعيشي، وإصدار قانون صارم لوضع حد للمحتربين وتجار الأزمة، والعمل على تثبيت العمال

المؤقتين وتحويل العقود المهنية في شركتي الخيوط القطنية والصوف إلى سنوية، ومعالجة نقص اليد العاملة وخاصة الفنية والخبرة، وصعوبة تأمين القطع التبدلية والمواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية بسبب الحصار الاقتصادي الجائر ونقص المعدات والآليات الهندسية وارتفاع حوامل الطاقة، والانقطاعات الدائمة للكهرباء وإعادة النظر في دمج الشركات والمؤسسات.

كما طالب أعضاء المؤتمر بتحسين الخدمات العامة من الطبابة المجانية وزيادة الاعتمادات المالية المختصة لها،

وتشميل العمال كافة بالضمان الصحي، وتطوير عمل صندوق التكافل المركزي الموحد، واستكمال مشروع السكن العمالي وزيادة طبيعة العمل لعمال الإطفاء، وتشميل العمال في مؤسسة العمران بالتأمين الصحي، وإعادة تأهيل محطة معدرس المتضررة جراء الإرهاب وتطوير وتحديث آلات المحالج، وتأمين جهات عمل الشركات الإنشائية ولاسيما شركة المشاريع المائية فرع المنطقة الوسطى، والعمل على إعادة تشغيل وتطوير شركة الإطارات، وحصص تصدير الصوف لشركة صناعة الصوف والسجاد فقط، وإحداث



صرف عمالي وتأمين وسائل نقل للعاملين في القطاعات العامة وخاصة في المشافي والمراكز الصحية. كما عرض المجتمعون لعانة عمال القطاع الخاص وعدم الحصول على تعويض بدل تعطيل وتسهيل منحهم القرض الشخصي. كما تناولت المداخلات تسويق منتج معمل الألبان في جب رملة وتصريف الفائض من إنتاج معمل الأعلاف والبالغة طاقته الإنتاجية ٥ أطنان في الساعة الواحدة من الأعلاف المركبة للثروة الحيوانية. بدوره رئيس الاتحاد العام للنقابات العمال جمال القادري، بين أن المداخلات لامست قضايا العمال وهمومهم.. ولفت إلى أن العام الماضي ٢٠٢٠ كان صعباً على كل الناس، وخصوصاً الطبقة العاملة، بسبب فيروس كورونا الذي هز اقتصادات الدول العظمى. وأشار إلى تأثر سورية بالفيروس وبويلات الحرب الطويلة وما أفرزته من واقع صعب وقاس بعد رفاية وبحبوحة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ التي زيدت الرواتب فيها ٥ - ٦ أضعاف.

وعزا الواقع الصعب اليوم إلى ويلات الحرب، والعقوبات الأميركية والحصار الاقتصادي، مؤكداً أن عمال سورية واعملاتها، بنوا الوطن بعرقهم وكدمهم عبر عقود طويلة من التضحية والبناء، وكانوا أوفياء له.

ولفت إلى دور الطبقة العاملة في الاستحقاقات القادمة، ولاسيما في الانتخابات الرئاسية، وأن الخيار هو سيد الوطن بشار الأسد، لأنه الأجدر والأقدر على قيادة المرحلة القادمة لاستكمال القضاء على الإرهاب والحفاظ على سورية واحدة موحدة، وإعادة إعمار ما دمته الإرهاب وداعوه.

وأشار إلى أن زيادة الرواتب من الممكن أن تصدّر بأي لحظة.

وبيّن رئيس اتحاد عمال حماة حكم جرجانزي، أن عدد عمال حماة يبلغ ٥٩١٢ موزعين على ٢٤٨ لجنة نقابية بالقطاع العام والخاص، منها ٢١٥ لجنة نقابية في العام، و٣٣ لجنة نقابية في الخاص.

وأوضح أن الاتحاد يولي اهتماماً كبيراً للعمال وأبناء الطبقة العاملة، وأسّر الشهداء والجرحى، وأنه يعمل على إعادة تعويض الاختصاص لخرجي المعاهد المتوسطة، وعلى تسوية أوضاع العمال المؤقتين، وإحداث الرابطة للمتقاعدين القدامى.

ولفت إلى ضرورة إعادة النظر في التعويضات الممنوحة للعمال التي حددتها القوانين، ولاسيما المتعلق منها بمخاطر المهنة والمهن الشاقة وطبيعة العمل والعمل الإضافي.